متفرقة اما اللهم صيبا فرواية البخاري وصيبا هنيئا رواية ابي داود وابن حبان ونسبة المجموع هذه الى
البخاري اعتمدوها بانها ليست فيه وسيبا اي بفتح السين واسكان الياء رواية ابن ماجة قوله وان يكثر
من الدعاء الخ لخبر البيهقي ان الدعاء يستجاب في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول الغيث واقامة الصلاة
ورؤية الكعبة تحفة قوله بنوء كذا بفتح نونه وهمز آخره على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء
ان النوء مؤثر في الايجاد استقلالا او شركة وهذا كفر فمحل الكراهة اذا لم يعتقد ذلك التاثير وعلى اعتقاده
يحمل ما في الصحيحين حكاية عن الله تعالى واصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل ورحمته فذلك
مؤمن بي كافر بالكوكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فانه كافر بي مؤمن بالكوكب قالا في المغني والنهاية وافاد
تعليق الحكم بالبناء انه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكفر قال في النهاية وهو كما قال الشيخ ظاهر ثم قال في النهاية والنوء
سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيبه من المشرق مقابله من ساعته في كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما
وهكذا كل نجم الى انقضاء آلسنة ماخلا الجبهة فان لها اربعة عشر يوما انتهى قال الهاتفي عقبه نقله الاذرعي ايضا عن
الجوهري وزاد عليه ما نصه وكامل الغرب نصف الامطار والرياح والحر والبرد الى الساقط منها وقال الاصمعي الى
الطالع منها في سلطانه انتهى فالنوء حينئذ السقوط اء عند الجوهري وعند الاصمعي هو الطلوع انتهى كلام الاذرعي في
الكبرى ما نقله الهاتفي قال في التحفة نعم كان ابو هريرة رضي الله عنه يقول مطرنا بنوء الفتح ثم يقرا ما يفتح الله للناس من
فلا ممسك لها فيما يتجه انتهى وفيه نظر لان هذا الا يهام فيه البتة قلا استثناء انتهى وعبارة النهاية
ويمكن ان يقال الاستثناء اذا لا يهام فيه ايضا انتهى قوله وان يقول الخ قال في التحفة في نحو خطبة الجمعة والغنوت لانه
نازلة واعقاب الصلوات ومن ثم ندب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد ارد بعد لان السنة لم ترد به ولا خطر
وقت الاحتياج اليه وعبارة الامم صريحة فيما قلنا وفي انه لا يسن هنا حوج ولا صلاة ولا تحويل رداء انتهى قوله
حوالينا بفتح اللام قال الشوبري في حواشي المنهج مثنى مفرده حول نقلا عن النووي في تحريره ونقل عنه ايضا انه يعرف
فليحرر انتهى والاكام بالمد جمع اكم بضمتين جمع اكام ككتاب جمع اكم بفتحتين جمع اكمة بفتحتين ايضا وهي دون الجبل
وفوق الربية والقراب بالظاء المشالة جمع ظرب بفتح فكسر الجبل الصغير قوله سقيا رحمة بضم السين اي اسقنا
سقيا رحمة فجملة النصب بالفعل المقدر ولا تسقنا سقيا عذاب اي ولا تسقنا سقيا عذاب الخ ولا تمحق بفتح الميم في
المهملة هو الاتلاف وذهاب البركة قوله ولا تلباء بفتح الموحدة وبالمد هو الاختبار ويكون بالخير والشر كما في الصحاح
والمراد هنا الثاني قوله ولا هدم بالسكان المهملة اي ضار مهدم المساكن انتهى من شرح الخطيب الشربيني على متن ابي
شجاع المسمى بالاقناع وقال اسنده اما هنا الشافعي رضي الله عنه في المختصر قوله ويكره سب الريح لما في خبر ابو داود
وغيره باسنا د حسن عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح
الله تعالى اي بفتح الراء وحمته لعباده تاتي بالرحمة وتاتي بالعذاب فاذا رايتموها فلا تسبوها واسئلوا الله خيرها
بالله من شرها وسبق قبيل هذا الباب ما ينبغي ان يقال عند هبوب الريح وأجيب ان اردته فصل في تارك
الصلاة قوله ومن جحد الخ اي وهو مكلف عالما او جاهلا لم يعذر بجهله لكونه بين اظهرنا ولم يكن قريب عهد
بالاسلام بحيث يخفى عليه ذلك قال في النهاية اما من انكر ذلك جاهلا لقرب عهده بالاسلام ونحوه مما يجوز خفاؤه
عليه او نشأ ببادية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتدا بل يعرف وجوبها فان عاد بعد ذلك صار مرتدا والبقين
مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمدا مع القدرة الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر
ثم بلغا لم يعلم المسلم منهما ولا قافة ولا انتساب ولا تؤخر احد بترك الصلاة والصوم شهرا فاكثر الا في مسئلة
واحدة وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه انتهى وظاهره ما ذكره بانها
انما قد تترك ما ذكر اضعاف الشهر وبه قال الاسنوي لكن لم ير نقله في باب الحيض من النهاية كما تقدم وانما
غايته ان يكون الترك شهرا لانه بمضي الشهر تم الدور وتبين انها غير مميزة فيكون حيضها في الشهر الاول
يوما وليلة وكذا الثاني قال في الحيض من التحفة اما المعتادة فيتصور تركها الدين خمسة واربعين
يوما

يوما بان تكون عادتها خمسة عشر اول كل شهر فترى اول شهر خمسة عشر حمرة ثم يتطبق السواد فترك
الخمسة عشر الاول للعادة ثم الثانية للقوة رجاء استقرار التمييز ثم الثالثة لانه لما استمر السواد بان ان مردها
العادة انتهى وذكر نحوه النهاية قوله وجوب الصلاة الملتوبة قال في التحفة او وجوب ركن مجمع عليه منها
او فيه خلاف واه انتهى قوله كفر اي وان صلى اذ الجحد وحده مقتضى التكفير قوله معلوم من الدين بالضرورة
اي يشترك في معرفته الخاص والعام قوله بلفظ الماضي اي عطفا على قوله كجحد الخ قوله كسلا في النهاية او
تهاونا مع اعتقاد وجوبها قال في التحفة وخرج بكسلا ما لو تركها لعذر ولو فاسدا كما ياتي وذلك لفاقد
الطهورين لانه مختلق في وجوبها عليه وبحق به كل تارك للصلاة يلزم قضاؤها وان لزمته اتفاقا لان
ايجابه قضائها شبهة في تركها وان ضعفت الا ان قال الزركشي عن الماتحيضي لم يقتل وان كان فاسدا كما لو
قال صليت وان ظن كفر به قوله ان اجمع عليه قالوا في التحفة والمغني والامراد والنهاية او كان فيه خلاف
واه زاد في التحفة حراد ون ازالة النجاسة انتهى اي لان عند المالكية قولا قويا مشهورا ان ازالة النجاسة
سنة ليست بواجبة قال ابن قاسم والكلام في غير المقلد لذلك الخلاف الواهي ان جاز تقليده كما هو ظاهر الخ قوله او ترك
الجمعة الخ اي ان لم تهته اجماعا وعمدة قول قوي انه لا يقتل بذلك فاتى به الغزالي وجزم به في الحاوي الصغير وجرى
عليه الرافعي وابن الرفعة وابن المقري في الارشاد وغيرهم قوله لما في الحديث الخ رواه ابو داود وصححه ابن حبان
وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال خمس صلوات كتبهن الله على عباده فمن جاء بهن لم يات بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عفى عنه وان شاء عذبه قوله بين العبد وبين الكفر قال الكلبي
في حواشي التحفة اي بين العبد المسلم وبين اتصافه بالكفر ترك الصلاة كما حققه الشارح في شرحه للمشكاة وقال
هذا احسن ما قيل في توجيه معنى الحديث من المعاني الاتية يعني ان ترك الصلاة صفة من الصفات الدميمة
كصفة الكفر بخلاف صفة الاسلام فانها احسن الصفات فترك الصلاة واسطة بينهما فمن ترك الصلاة مستحلا فقد
كفر لانه حينئذ اتى بما يدل على صفة الكفر بخلاف من تركها كسلا فانه لم يات بما يدل على صفة الكفر
كفر الى آخر ما قال به الهاتفي فراجعه قوله يجب على الامام الخ قال في التحفة يقتل بالحاضرة اذا امر بها من جهة
الامام وان ثائبه دون غيرها فيما يظهر في الوقت عند ضيقه وتوعد على احراجها عنه فامتنع حتى خرج وقتها لانه
حينئذ معاند للشرع عنادا يقتضي مثل القتل فهو ليس لحاضرة فقط بل للمجموع الامرين الامر والاخراج
مع التصميم انتهى وفي نهاية المحال الرملي الاوجه ان المطالب والمتوعد هو الامام او نائبه فلا يفيد طلب غيره وتوعد
ترتب القتل الاتي لانه من منصبه وما قيد من انه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج
لا يجاري مر مسلم الاباحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل
بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر العام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما هو
للترك بلا عذر على انا نمنع انه لا يقتل لترك القضاء مطلقا اذ محل ذلك ما لم يؤمن ما في الوقت ويظهر
اقر افعلها ثم قال وفي وقت الامر وجهان اصحهما اذا بقي من الوقت ما من يسع مقدار الفريضة والطهر سرا
والثاني اذا بقي ما من يسع ركعة وطهارة كاملة انتهى قوله عن وقت العصر وقت الظهر في التحفة اي الجمع قوله فلا تقبله
بترك الظهر الخ قال القليوبي في حواشي المحلي افاد به ان المراد بوقت الضرورة وقت العذر الخ قال في التحفة
وظاهر ان المراد بوقت الضرورة في الجمعة وقت ضيق وقتها عن اقل ممكن من الخطبة والصلاة لان وقت العصر
ليس وقتا لها في حالة الاختيار اي فان وقت العصر وقت لها في الجملة فان فلت ينبغي قتله بترك سلام
الامام منها قلت شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فيد ركها او حبت التاخير للياس منها بكل تقدير
ما مر انتهى وذكر المحال الرملي في نهايته نحوه بالمعنى قوله قياسا على ترك الشهادتين لعل ذلك بالنسبة لمن لا
يقر بالجزية اما هو فيقر بالجزية مع ترك الشهادة الثانية فحرره قوله ان كلا اي من الصلاة والشهادتين
قولنا عن نهاية المحال الرملي وفي التحفة وغيرها نحوه قوله معذوبة كذلك التحفة والنهاية وغيرهما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)